«إن اهتمامنا الشديد بتوفير هذه الشروط الذاتية، ينبثق من الادارك بأن الظروف الموضوعية نضجت وتوفرت لقيام هذا الحزب.

«إن الضرورة التاريخية للنهوض بأوضاع ثورتنا وتوطيد وحدة شعبنا وتعبئة جماهيره، أصبحت تتطلب بروز طليعة طبقية جديدة. وليس ثمة سوى الطبقة العاملة، بقيادتها للتحالف الديمقراطي الثوري وللجبهة الوطنية العريضة، من يستطيع تلبية هذه الحاجة الموضوعية الملحة. ولكي تنهض الطبقة العاملة بهذه المهمة الجبارة التي يلقيها على عاتقها التاريخ، فإن قيام حزبها الطليعي الموحد يصبح ضرورة قصوى».

هذا ما نصت عليه قرارات مؤتمرنا الثاني... وبالتضامن المبدئي، مع سائر قوى اليسار الفلسطيني، سوف نواصل النضال، متجاوزين كل الخلافات الثانوية التي تبرز، هنا أو هناك، مع حرصنا على حلها على قاعدة مبدئية وفي إطار الحرص على الوحدة. ونعتقد أن طرح مهمة قيام حزب موحد، تنسجم تماماً مع خطنا في صيانة الوحدة الوطنية لمنظمة التحرير، بل إن هذا الحزب سيكون بسبب تركيبه وخطه الايديولوجي وتعبيره عن المصالح العميقة للطبقة العاملة وجماهير الكادحين، صمام أمن فعلي للوحدة الوطنية وأداة لتطويرها وترسيخها في إطار منظمة التحرير... الممثل الوحيد لشعبنا.

**أبو علي مصطفى:** لقد وقف المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أمام هذه المسألة (الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد) وأولاها اهتماماً، وأقر مشروع التصور، المقدم من اللجنة المركزية، لهذه الغاية. وأجرى التعديلات اللازمة في النظام الداخلي كما ينسجم مع توجهنا لانجاز هذه المسألة مع تقديرنا انها بحاجة إلى وقت طويل.

إن تحليل الجبهة الشعبية، كما سجله مؤتمرنا، مستجيب لهذه الدعوة، ونتلاقى فيه مع الجبهة الديمقراطية، وجوهره أن الواقع الموضوعي مؤهل لانجاز هذه المهمة الكبيرة. ولكننا لا نغفل أهمية العامل الذاتي للمنظمات الملتزمة بالنظرية الاشتراكية العلمية، الذي يعاني من قصور على هذا الصعيد.

إننا نرى أن هذه المهمة هي مسؤولية كافة المنظمات الديمقراطية الثورية على الساحة، وعليها وحدها يقع عبء ومسؤولية تأمين الشروط الذاتية لنجاحها، وفي مقدمتها توفير مناخات ايجابية بين كافة القوى المعنية من خلال توطيد العلاقات الكفاحية الثنائية أولاً، ومن ثم متابعة هذا التقدم في لقاءات جماعية لتوسيع دائرة الايجابيات وتقليص السلبيات، وفتح باب الحوار الديمقراطي الرفاقي الجماعي حول كافة القضايا السياسية والنضالية بما يوفر وحدة رؤيا، قريبة وبعيدة المدى، وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف. وترك باب الحوار مفتوحاً حول نقاط الخلاف، إذ أن التنسيق القيادي والقاعدي الميداني يشكل خطوة ضرورية على هذا الطريق (طريق تعزيز نقاط الاتفاق والوحدة وتذليل نقاط الخلاف والافتراق).

ولقد سبقت الدعوة، لمناقشة جدية لهذه المسألة الهامة، تجارب عديدة عاشت ظروفاً